



الإقتصاد العثماني من نظام الخزينة إلى النظام البنكي

(المتغيرات والنتائج).

The Ottoman economy from the treasury system to the banking
system

(Variables and results).

sadaoui leyla.

سعداوي ليلى

mohammed saleh boukechour.

الأستاذ المشرف: محمد الصالح بوقشور

.University of Hassiba Ben Bouali - Chlef - Algeria . الجزائر . جامعة حسية بن بوعلي – الشلف - الجزائر .

lilasaadaoui7@gmail.com Email : lilasaadaoui7@gmail.com البريد الإلكتروني:

تاريخ القبول: 2019-12-30

تاريخ الاستلام: 2018-05-31

ملخص:

إعتباراً من نهاية القرن 17م عرفت الدولة العثمانية تقهقراً إقتصادياً ملحوظاً، فالخزينة لم تعد تلي متطلبات الدولة لأن مداخيلها تناقصت نتيجة تراجع القوة البحرية من جهة، وإستنزاف ما تبقى منها من طرف السلاطين وإستخدامها في غير محلها أحيانا من جهة أخرى، ليتزايد بذلك العيى على الخزينة وتسقط الدولة في غياهب الدين العام. وأمام هذه الوضعية المتأزمة كان من الواجب على الدولة التحرك وإيجاد حل لما آلت إليها بهدف حماية كيانها من الإنهار وذلك عن طريق القيام بمجموعة من الإصلاحات المالية، ليتأسس بعد ذلك البنك الإمبراطوري العثماني إحدى أهم المؤسسات المالية في العصر الحديث حيث دخل هذا الأخير تاريخ الإقتصاد العثماني من بابه الواسع.

الكلمات المفتاحية:

الخزينة، البنك الإمبراطوري العثماني، القرض، الإصلاحات، العملة، إقتصاد.

Abstract:

As of the end of the 17th century, the Ottoman Empire experienced a significant economic decline. The treasury no longer met the requirements of the state because its revenues decreased as a result of the decline of the naval force on the one hand and the depletion of the rest by the sultans and the misuse of them on the other. The state is in the limelight of public debt. In the face of this crisis situation, the state had to move and find a solution to its goals in order to protect its entity from collapse by undertaking a series of financial reforms. The Ottoman Empire Bank would then be established as one of the most important financial institutions in modern times His broad door.

Key words:

reasury, Ottoman imperial bank, loan, reforms, currency, economy.

العديد من العوامل الداخلية والخارجية، فالخزينة التي إعتبرت رمز الدولة وكيانها وأهم ملامح الخلافة العثمانية، وبعد أن تفوقت على جميع النظم المالية في عصرها من حيث الفاعلية والتنظيم، أضحت إحدى المظاهر السلبية للإيالة بسبب إختلال مداخيلها وإستنزاف مخازنها.

تعود أسباب إختيارنا لهذا الموضوع إلى سببين فالأول هو: أن القرن 18م قرن التغيرات المالية والإقتصادية العالمية، فقد شهدت هذه الفترة إنفجار مؤسسات مالية وبنكية جديدة تتعامل بالقرض وتساهم في النمو الإقتصادي، عن طريق القيام بسلسلة من الإستثمارات في شتى ميادين الحياة وهذا الأمر لم يكن موجود في

مقدمة:

شهدت الحقبة التاريخية مع مطلع القرن 18م بوادر التراجع العثماني في جميع الميادين، وكأنه قرن مهم، قرن ضرب بجذوره العقيمة حقول المعرفة المختلفة (ثقافية، إجتماعية، دينية...) متسببا في إنكسار القوة العظمى، القوة التي وصلت إلى أسوار فيينا وأخضعت لها ملوك أوروبا، أوروبا التي شهدت خلال القرن 18م العديد من التغيرات الجذرية نتيجة الثورة الصناعية. تغيرات ولدت حركة إستعمارية بأطماعها الإقتصادية. وإقتصاد عامة هو التوسط بين الإسراف والتقشف للحفاظ على توازن الدولة وإستقرارها المالي، وهذا ما لم تستطع الدولة العثمانية الحفاظ عليه نتيجة تظافر

فترة، وثانيا المنهج التحليلي بغرض توضيح كل فكرة ما أمكن ذلك، ولكن دون الولوج في الجزئيات لتفادي الحشو وتشتيت ذهن القارئ.

1- مقومات الإقتصاد العثماني خلال القرن 18م:

يعتبر القرن 18م قرن المتغيرات بإمتهاز فهو القرن الذي شهدت فيه الدولة العثمانية تقهقرا ملحوظا، قرن شاهد على تسرب العديد من الأفكار الغربية داخل الدولة بحجة إلتحاقها بركب الحضارة الغربية، تلك الحضارة التي بلغت أوجها خلال نفس الفترة، وإستخدمت تطوراتها وقوتها في القضاء على العثمانيين بعد أن أصبحوا على حافة الإهيار نتيجة تراجع مقوماتهم الإقتصادية، فالزراعة التي كانت أهم نشاطاتهم تدهورت وأضحت مساحتها محدودة نتيجة تظافر العديد من العوامل المختلفة، فالضرائب مثلا أرهقت الفلاحين وجعلتهم يتوجهون إلى الرعي بدل الزراعة "فقد كان الفلاحون يتحملون الضرائب والرسوم أكثر من المقرر وأكثر مما يستطيعون تأديته"⁽¹⁾، ولذلك لم يكن أمامهم سوى التخلي عن أراضيهم ونشاطهم المعتاد.

أما فيما يخص الصناعة فقد كانت قائمة على الصناعات اليدوية أو الحرفية، وما تجدر الإشارة إليه هو أن الصناعات العثمانية "لم تتوغل داخل المدن الأوروبية بل بقيت تلبى حاجياتها المحلية"⁽²⁾، كما أنها تعرضت خلال القرن 18م إلى المنافسة الأجنبية داخل أراضيها بالإمتهازات الممنوحة للأجانب سمحت بدخول السلع الغربية التي إحتلت مكانة مهمة في السوق العثمانية فهي ذات جودة عالية وبأسعار منخفضة من جهة، ومن جهة أخرى "لم تسمح الدولة العثمانية للحرفي بإدخال أي تغييرات أو تعديلات على الصناعة القائمة مهما كانت"⁽³⁾، لتسير بوتيرة واحدة فلا تطور ولا تغيير ولا جديد يذكر في هذا الميدان، وتعتبر الصناعات النسيجية، والقطنية، والصوفية، والحربية، وصناعة الصابون، والزيت،..... من بين أهم الصناعات الرائجة.

الخزينة العثمانية، لأنها تعاني عجزا في المداخيل من جهة ولا تتعامل بالطريقة الربوية من جهة أخرى خاصة وأن البنك مؤسسة ربوية خالصة المعالم فالقروض المقدمة للأفراد ذات فائدة وهذا ما يتنافى ومبادئ الخلافة العثمانية. أما السبب الثاني فيعود إلى تأسيس البنك الإمبراطوري العثماني، وتعتبر سنة تأسيسه سنة مفصلية في تاريخ الإقتصاد العثماني، بإعتبار البنك أحد أهم المؤسسات المالية في العصر الحديث.

ونصبو من خلال هذه الدراسة إلى محاولة إبراز خصوصيات التركيبة المالية العثمانية فشتان ما بين المؤسستين سواء من حيث الشكل أو المضمون، وللوصول إلى هذه النتائج طرحنا الإشكالية التالية: ماهي المتغيرات الإقتصادية الحديثة داخل الدولة العثمانية؟. ولتفكيكها طرحنا بعض الأسئلة: كيف كان الإقتصاد العثماني خلال القرن 18م؟، وكيف كانت السياسة المالية الجديدة؟.

وفي إطار الإحاطة بالموضوع ساقطنا هذه الأسئلة إلى وضع تصميم وهيكل عام للعناصر التالية:

العنصر الأول خصصناه للحديث عن مقومات الإقتصاد العثماني خلال القرن 18م(الزراعة والصناعة والتجارة)، أما العنصر الثاني فتناولنا فيه المداخيل العامة للخزينة العثمانية خلال فترة القوة والضعف، أما العنصر الثالث فتطرقتنا فيه إلى السياسة المالية الجديدة وإلى حالة النقود العثمانية وأسباب تغيير الإستراتيجية المالية، أما العنصر الرابع فهو بخصوص الديون العثمانية وأسبابها التي أدت إلى العديد من الحركات الإصلاحية والتنظيمية، أما العنصر الخامس فهو يخص تأسيس البنك العثماني وأهم المتغيرات الإقتصادية التي جاء بها هذا البنك لتتوجه بذلك تركيا إلى الإقتصاد الرأسمالي لنصل إلى خاتمة العمل والتي هي عبارة عن نهاية له. وللوصول إلى ما سبق ذكره وحرصا منا على تحري الدقة التاريخية التي تستوجها الدراسة إعتدنا على مجموعة من المناهج أولها المنهج التاريخي المقارن والذي يمكننا من إكتشاف حقائق كل

(9). ومنها ما كان يأتي عن طريق الأسرى " الذين كان يتم إطلاق صراحهم مقابل مبالغ مالية" (10)، ومنها ما كان يأتي عن طريق الهدايا والإتاوات.

2- السياسة المالية الجديدة:

إتبعته الدولة العثمانية خلال القرن 19 م سياسية مالية جديدة تقوم على إصدار العملة الجديدة "فالعملة هي التي ترسم ملامح التاريخ الإقتصادي والإجتماعي ومستويات المعيشة" (11) لأي دولة، وقد أعلن العثمانيون على الإصلاحات المالية "من خلال إعلان خط همايون كلخانة سنة 1839م" (12)، بهدف الحصول على مداخيل مالية جديدة تغطي عجز الخزينة، فالإنحدار الإقتصادي خلال القرنين 17م و18م هو من كان وراء حركة الإصلاح المالي، فالعملة العثمانية تراجعا كبيرا نتيجة تكتل الظروف الإقتصادية والسياسية والعسكرية، فالدولة لم تعد تملك ذلك الدور الريادي العالمي الذي كانت تضمن من خلاله مداخيل جديدة للخزينة. فإذا كانت الدولة العثمانية قد إعتمدت في توسعاتها على دول آيلة إلى الزوال، فإن الدول الأوروبية كانت في تلك الفترة بصدد التكون والنمو المتصاعد ولو بوتيرة بطيئة بعد إكتشافها الطريق التجاري الجديد والذي يعتبر بمثابة البدايات الأولى لتصدع الإقتصاد العثماني.

ولكن قبل الولوج في حركة الإصلاح المالي إرتأينا الحديث عن مراحل سك النقود داخل الدولة العثمانية بحيث يعود سك أول عملة في تاريخ العثمانيين إلى الفترة الممتدة "من 1326 إلى 1477م الفترة التي سكت فيها أول أقة فضية وأول عملة ذهبية، ثم تأتي الفترة الممتدة من 1477 إلى 1585م وفي هذه الفترة طبق نظام الثنائية المعدنية القائمة على الذهب والفضة" (13)، وتعتبر هذه المرحلة أزهى مراحل الدولة العثمانية فقد بلغت فيها مجدها الإقتصادي والمالي، فالمدخيل موجودة نظرا لإتساع رقعتها الجغرافية وكذا سيطرتها على المنافذ الإستراتيجية للبحر الأبيض المتوسط، فمن الناحية العسكرية تبنى العثمانيون أسلوب المواجهة

أما من الناحية التجارية فقد عرفت الدولة العثمانية تقهقرا تجاريا كبيرا بعد أن كانت مركز عبور السفن التجارية، والسبب في ذلك يعود إلى إكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح الذي قلل من وزنها التجاري وقلل من مداخيلها. كما أن المواجهات العسكرية المباشرة التي تبنتها الدولة أدت إلى تحطيم الأسطول التجاري هذا من جهة، ومن جهة أخرى "للامتيازات التجارية الأثر البارز في تراجعها، فهي التي سمحت للأجانب ببسط نفوذهم داخل الدولة ووسعت الهوة بين المسلمين وغير المسلمين" (4)، ليسيطروا على التجارة البحرية وأصبحوا هم المتحكمون في المبادلات التجارية، كما أن تراجع القطاعين الزراعي والصناعي أثرا بدورهما على قوة النشاط التجاري الذي أثره الأخر على المدخيل المالية للخزينة العثمانية.

2- المدخيل المالية للخزينة:

الخزينة "هي إسم الموضوع الذي يخزن فيه الشيء" (5). وقد ورد لفظ الخزينة في العديد من السور القرآنية الكريمة لقوله تعالى: "قل لا أقول لكم عندي خزائن الله ولا أعلم الغيب" (6). فمن الناحية الدينية لها العديد من المعاني، أما من الناحية الإقتصادية فمدلولها واحد وهو غموض محتوياتها عن الناس، ويعتبر عهد السلطان سليم الأول العصر الذهبي للخزينة العثمانية، فهو من قال: " الحمد لله الذي أنعم علينا كل هذه النعم...، أقفلوا باب الخزينة بقفل عليه ختم السلطان سليم خان، وإن حدث وأن إستطاع أحد من بعدي من السلاطين أن يملأ الخزينة فليقفلها بختمه" (7). غير أن المصادر التاريخية لم تذكر أن هناك من ملأ الخزينة مثل ما فعل سليم، فأوضاع الخزينة تراجعت بعد أن تم إكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح " عندها بدأ العالم الإسلامي يتراجع شيئا فشيئا" (8)، وقد بقيت الخزينة تقفل بختمه حتى نهاية الإمبراطورية. وكانت مداخيل الخزينة متنوعة منها ما كان يأتي عن طريق الضرائب " فمثلا كان اليهود يدفعون ضرائب متنوعة كالضريبة العقارية، وضريبة ، والجمارك، والخراج ..."

على الوضع العام وعلى العملة المحلية فلا وجود لأي مبادلات تسمح بتداول العملة"⁽¹⁷⁾.

واعتباراً من سنة 1840م صدرت العملة الورقية لأول مرة في تاريخ الدولة العثمانية " في عهد عبد المجيد الأول، وكانت القوائم الورقية الأولى عبارة عن وثائق مكتوبة على صفحات ورقية بخط اليد وكانت من فئة 500 قرش"⁽¹⁸⁾، بهدف تسهيل المبادلات التجارية. "في سنة 1844م أصدرت الدولة دفعة جديدة من القوائم الورقية بفائدة سنوية قدرها 6 %، إلا أن الأوضاع لم تستقر ففي سنة 1850م ألغت الدولة العثمانية العمل بالقوائم السابقة بسبب التزوير وأصدرت وأصدرت أوراق مالية جديدة دون فائدة، وقد بلغ عدد الأوراق النقدية المتداولة في سنة 1853م ما قيمته 175 مليون قرش"⁽¹⁹⁾.

إن الهدف من إصدار القوائم الورقية الجديدة هو منعها من التزوير الذي كان شائعاً في الدولة من جهة، وإلغاء الفائدة الموجودة على الأوراق تفادياً لإنخفاض العملة والحصول على الموارد المالية من جهة أخرى، غير أن الأمور لم تبقى ثابتة ففي "عهد السلطان عبد العزيز تم طباعة قوائم جديدة وأغرقت الأسواق بالعملية وبلغ حجم أوراقها المتداولة 1250 مليون قرش مما سبب هبوطاً حاداً في قيمة الأوراق مقابل الليرة الذهبية، وفي سنة 1862م ألغيت القوائم الورقية من جديد تحت ضغط شعبي"⁽²⁰⁾. وكتقييم للتجربة الأولى من إصدار العملة الورقية يتضح أنها غير ناجحة فقد خضعت للعديد من التغيرات سواء من حيث القيمة أو الكمية.

في عهد عبد الحميد الثاني عمدت الدولة إلى إصدار العملة النقدية من جديد بهدف تحسين الوضع المالي وتمويل حروبها فخلال إنتفاضة الصرب 1877-1878م كانت الدولة العثمانية بحاجة إلى عملة ورقية تغطي نفقاتها العسكرية، وعليه تم إصدار عملة ورقية جديدة على ثلاث دفعات متتالية "بداية من 25 فيفري 1877م، 11 ديسمبر 1878م، وبلغ حجم الإصدارات 1600 مليون قرش أو 16 مليون ليرة"⁽²¹⁾، غير أن هذا

المباشرة ومن إيجابياته الحصول على الأوسرى، الذين كانت تسلمهم مقابل العملة الذهبية، كما أن الإستقرار الزراعي والصناعي والتجاري ساهم في مداخيل الخزينة بالإضافة إلى الضرائب المفروضة على طبقات المجتمع، أما في الفترة الممتدة من "1585-1690م شهدت الدولة العثمانية بداية تفسخ النقدي بسبب الصعوبات المالية والإقتصادية والإجتماعية"⁽¹⁴⁾، ففي هاته الفترة شهدت الدولة العثمانية بداية النفوذ أو التغلغل الإقتصادي الأجنبي نتيجة الإمتيازات الممنوحة لهم، ولهذا فقدت شهدت هذه الفترة البدايات الأولى للتداول النقدي الأجنبي داخل الإيالات العثمانية فقد أصبح التجار يتعاملون بعملاتهم الخاصة وهم من يحددون قيمتها وقد أضحت العملات العابرة للقارات سمة هاته الفترة، وأمام هذا الوضع إرتأت الدولة العثمانية ضرورة الإصلاح النقدي حيث قامت في الفترة الممتدة "من 1690-1844م إلى محاولة تأسيس مقياس فضي جديد للقرش العثماني الذي واصل إستقراره النسبي"⁽¹⁵⁾، بسبب العديد من الأزمات الداخلية المتتالية سواء من المالية أو العسكرية، فمن الناحية المالية شهدت العملة العثمانية سقوطاً حراً منقطع النظير أدى إلى تدهور الأوضاع الإقتصادية بصفة عامة لتعود الدولة إلى نظام المقايضة في أغلب إيلاتها نتيجة فقدان الثقة في العملة وإذا فقدت الثقة في العملة فقدت الثقة في الدولة ونتيجة ذلك إندلاع الثورات والتمردات والإنتفاضات، أما أزماتها العسكرية فقد تمثلت في فقدانها لمعظم أراضيها "ففي 1830م إستقلت اليونان عنها، وسقطت الجزائر تحت الإحتلال الفرنسي، وفي سنة 1831م حصلت صربيا على إستقلالها الذاتي بمساعدة روسيا"⁽¹⁶⁾

كما ساهمت بعض الأزمات الدولية الأخرى في التأثير على العملة فتشعب العلاقات التجارية بين الدولة العثمانية وفرنسا بإعتبارها الزبون الأول أدت إلى تراجع العملة وقد حدث ذلك كالتالي ففيما بين "1792-1793م حدثت ثورة سان دومينغ وأدت هذه الثورة إلى توقف الواردات عن الدولة العثمانية وبالتالي أثرت ذلك

4-البنك الإمبراطوري العثماني:

وعت النخب المحلية أهمية الإصلاح المالي نتيجة الرأسماليات التوسعية والتنافسية العالمية، فقد قامت فلسفة التنظيمات العثمانية على فكرة نقل معطيات الحداثة الأوروبية إلى الدولة ليتأسس بذلك البنك العثماني.

تأسس البنك العثماني "سنة 1856م، بفرعين الأول في إسطنبول والثاني في إنجلترا، وقد إكتسى هذا البنك صبغة البنك المركزي بعد أن منحت له صلاحيات إصدار العملة المحلية لتنظيم المعاملات التجارية" (30)، وتميزت هذه الفترة بصعوبات مالية وإقتصادية جمة ومع مرور الوقت بالرغم من تأسيس البنك غير أن تاريخ "04 فيفري 1863م حمل معه الجديد ليتأسس بذلك البنك الإمبراطوري العثماني وهذه المرة مع شريك جديد يتمثل في فرنسا ليأخذ أعمال البنك العثماني الموجود منذ 1856م" (31).

لقد أظهر هذا البنك ضعف القطاع الخاص الذي كان يعتمد في قروضه على أوقاف الأغنياء فالحجة المطروحة في إنشاء البنوك هو الإعتماد عليها في المجالات الزراعية والصناعية والتجارية، وإعادة الإعتبار للإقتصاد العثماني وإيجاد مخرج للوضع المالي التي آلت إليها من خلال تقديم القروض، " التي كانت تمنح إلى التجار الأجانب بالدرجة الأولى لأن رأس المال كان أجنبيا" (32). ليزيد هذا الأمر من قوة النفوذ الأجنبي بعد أن أصبح البنك بنك الدولة الحقيقي، ومثلما قدم البنك قروضه للأفراد " قدمها لخزينة الإمبراطورية أيضا بهدف تغطية العجز الذي وصلت إليه" (33). بالرغم من أنه كان في البدايات الأولى له إلا أنه سار بتناغم وتجانس لا مثيل له والدليل على ذلك تأسيس العديد من الفروع في السنوات المتتالية.

أ-طريقة عمل البنك:

تأسس هذا البنك خارج حدود تركيا لأن المعاملات الربوية ممنوعة داخلها، فالدولة تطبق الشريعة

الرقم كبير وسيعرض الخزينة لخسائر فادحة بقيت الأوضاع على حالها وتوقفت العملة الصادرة حديثا لتأتي سنة "1911م حيث توحدت المسكوكات العثمانية وإعتمدت قاعدة الذهب القاعدة الوحيدة للعملة العثمانية وألغيت الفضة كقاعدة للنظام النقدي العثماني القديم الذي كان يعتمد الثنائي المعدني الذهب والفضة" (22)، فما وصلت إليه الدولة من ضعف وعجز كان سببه تراجع العملة "وهذا ما أدركه الأتراك الذين عزموا على الإهتمام بدولتهم والسير بها أشواطاً بعيدة" (23) بعد أن أرهقتهم الديون العامة.

3-الديون العثمانية:

سقطت الدولة العثمانية في غياهب الدين العام نظرا لقلّة مداخلها، فالخزينة التي مثلت قوة الدولة أفلست "وتراكت عليها الديون التي بلغت ما قيمته 300 مليون ليرة" (24). فبالرغم من الحلول والمحاولات المتكررة التي قامت بها الدولة العثمانية في سبيل الحفاظ على إقتصادها إلا أنها لم تنجح في ذلك، " ففي سنة 1861م إقتضت الحكومة 8 مليون جنيه من البنك العثماني ومن مؤسسة دوفو maison devaux، وفي 7 أكتوبر 1875م أعلنت تركيا عن إفلاسها وذكرت بأنها لن تتمكن من دفع ديونها على مدى 5 سنوات لأن الأوضاع لا تبشر بالخير نظرا لحرب الصرب" (25)، وعلى إثر ذلك توقفت الدولة العثمانية عن الديون الخارجية سنة 1876م" (26)، خاصة وأن "الحرب الروسية على الأبواب ففي 19 أبريل 1877م أعلنت روسيا الحرب على العثمانيين لتتقلص على إثر ذلك القوة العثمانية وتنتهج الدولة بذلك سياسة الإصلاحات" (27).

وأمام هذه الحالة وجب على الدولة العثمانية تنظيم ديونها "التي تراكت وبلغت 5 مليار فرنك، حيث قامت في سنة 1881م بإصدار مرسوم محرم الذي أعاد تنظيم الديون من جديد" (28). لتفادي الإنتكاسات المتكررة وإيجاد منفذ لوضعيتها خاصة وأنها "لا تحتوي على قطاع مصرفي رسمي داخل الإمبراطورية" (29).

خاتمة:

من خلال ما سبق ذكره نستنتج أن الخزينة العثمانية التي كانت كيان الدولة وقوتها المالية والإقتصادية أصبحت أبرز مظاهرها السلبية بسبب العوامل الداخلية والخارجية المختلفة، فالتغيرات الدولية قلبت موازين القوى وأدت إلى تراجع الدولة العثمانية.

تعتبر العملة أساس التاريخ الإقتصادي لأي دولة، وهي الوجهة الحقيقية والمرآة العاكسة لتطور أي بلد وإذا تراجعت قيمتها تسببت في إهيار الدولة ولذلك قامت الدولة العثمانية بتغيير إستراتيجيتها المالية وإتجهت إلى إصدار العملة الورقية بهدف حماية كيانها من الإهيار، إلا أنه ورغم جهودها تم تزويرها وإنخفضت قيمتها، وبقي الحال كذلك إلى غاية الإعتماد على قاعدة الذهب وإلغاء العمل بالنظامين الذهب والفضة.

إن حركات الإصلاحات والتنظيمات التي تبنتها الدولة العثمانية والتي تميزت بهبوب تياراتها الغربية أدت إلى تغيير معالم الخلافة ككل، حيث شهدت الدولة بداية تغلغل النظام الرأسمالي داخل أراضيها حتى وإن كانت البنوك المتأسسة خارجها، فالبنوك كانت تقدم القروض للأجانب بالدرجة الأولى وهؤلاء كانوا على أراضيها نتيجة الإمتيازات الممنوحة لهم وعليه ساهم التجار الأجانب بالدرجة الثانية في تغلغل النظام الرأسمالي.

لقد غير النظام الرأسمالي ملامح الدولة، فالبنوك أصبحت بعد إهيار الخلافة إحدى السمات البارزة لتركيا، بل كانت هي الوجهة الرئيسية للإستثمار بهدف النهوض بإقتصاد الدولة من خلال القيام بالإستثمارات المختلفة في شتى الميادين.

الإسلامية في المعاملات المالية ومبادئ البنك تختلف معها لذلك تأسس في الخارج فالدولة العثمانية كانت ترى أن المعاملات الربوية جائزة خارج حدودها.

وفيما يخص القروض "فإن المدين يشترى أي شئ من الدائن (البنك) بأعلى من قيمته الحقيقية، فمثلا إذا أراد شخص أن يستدين 100 قطعة ذهبية فعلى موظف الخزينة أن يبيع لمن يستدين أي شئ قلم أو ساعة بـ 9 قطع ذهبية ثم يقرضه 100 قطعة وهكذا يكسب البنك 9 قطع لأن الدائن يجب عليه أن يدفع فيما بعد قيمة الشئ الذي باعه إياه وسعى هذا البيع ببيع المعاملة⁽⁴⁴⁾. أما فيما يخص القروض الممنوحة قبل تأسيس البنك فقد كانت تعتمد على الأوقاف، أي أن الأغنياء يضعون وقفا ويقرضون الناس مقابل تقديم ضمانات لهم، "غير أن الأوقاف كانت قليلة وإندثرت مع الزمن"⁽⁴⁵⁾.

ب-البنوك والإستثمار الزراعي:

بداية من سنة " 1863م بدأت تتأسس صناديق الدولة بمبادرة من مدحت باشا في طونا، وكانت هذه الصناديق تقدم القروض وبفائدة قدرها 12 %، وإعتبرت هذه الصناديق بمثابة أولى الجمعيات التعاونية في البلاد، وفي عام 1883م تحول إسم هذه الصناديق إلى صناديق المنافع، وفي عام 1888م تحولت إلى البنك الزراعي"⁽⁴⁶⁾.

- (13) - خليل إينالجيك ، التاريخ الإقتصادي والإجتماعي للدولة العثمانية (1600-1914)، تر: قاسم عبد قاسم، ط1، مج2، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2007، ص 740.
- (14) - نفسه، ص 740.
- (15) - نفسه، ص 740.
- (16) - ألكسندروفنا دولينا نينل، الإمبراطورية العثمانية وعلاقتها الدولية، تر: أنور محمد إبراهيم، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2002، ص26.
- (17) - GUY LEMARCHAND, éléments de la crise de l'empire ottoman sous sélim III (1789-1807), annales historique de la révolutions française, numéro 329, 1 septembre 2002, أطلع عليه: 24/04/2018.
- (18) - صدقي علي شقيرات أحمد ، المرجع السابق، ص 13.
- (19) - نفسه، ص 15.
- (20) - نفسه، ص 15.
- (21) - نفسه، ص 16.
- (22) - نفسه، ص 18.
- (23) - عزة دوزوه محمد ، تركيا الحديثة، مطبعة الكشاف، بيروت، 1946، ص289.
- (24) - سليمان الخراشي ، كيف سقطت الدولة العثمانية، دار الكتاب، د.ب، 1999، ص21.
- (25) - Raphael-Georges LEVY, banque d'émission et trésors publiques, hachette et Cie, paris, 1911,p.186.
- (26) - صدقي علي شقيرات أحمد، المرجع السابق، ص16.
- (27) - KRUSE Clémentine, 1875-1878 : une crise de l'empire ottoman, journal les clés du moyen- orient, 23/03/2012، أطلع عليه: 23/04/2018.
- (28) - Raphael-Georges Lévy, op, p.192.
- (29) - ELMAL Frangakis-Syrett, crédit and early banking practies in the empire (the bank of smyra 1842-1843), economics.yale.edu، أطلع عليه: 25/04/2018.
- (1) -الغالي غربي ، محاضرات في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة الجزائر، ص 70.
- (2) - أيمن أرمنازي ، الدولة العثمانية (1700-1922)، العبيكان للنشر، د.ب، 2004، ص 247.
- (3) - الغالي غربي، المرجع السابق، ص 62.
- (4) - نايف عبد نايف ، جيوري نجم، موقف نصارى بلاد الشام من الإصلاحات في الدولة العثمانية (1839-1914)، دار المهمل، د.ب، ص 116.
- (5) - أحمد السيد الصاوي ، نقود مصر العثمانية، ط، مركز الحضارة العربية، مصر، 2001، ص 22.
- (6) - ابن المنظور، لسان العرب، تحق:عبد الله علي الكبير وآخرون، مج3، ج 21، د.د.ن، 1981، ص 1145.
- (7) - سورة الأنعام، برواية ورش عن نافع، الآية 51.
- (8) - العوض محمد يوسف ، ومضات عثمانية، مركز الكتاب الأكاديمي، د.ب، 2018، ص 57.
- (9) - Gilles VEINSTEIN, trésors publique et fortunes privées dans l'empire ottoman (milieu XVI siècle), cahier de la méditerranées, numéro 80, 15 juin 2010, أطلع عليه: 24/04/2018.
- (10) - حفيظة خشمون ، مهام مفتدي الأسرى والتزاماتهم الإجتماعية في مدينة الجزائر خلال الفترة العثمانية، ماجيستر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسنطينة، 2006-2007، ص 10.
- (11) - ج. شوستانفورد، يهود الدولة العثمانية والجمهورية التركية، تر: الصفصافي، أحمد القطوري، دار البشير، مصر، 2015، ص 146.
- (12) - صدقي علي شقيرات أحمد ، أوراق النقد العثمانية خلال الحرب العالمية الأولى (1331-1334هـ) 1915-1918م، دار المهمل، د.ب، 2016، ص 13.

(8) - شقيرات أحمد صديقي علي ، أوراق النقد العثمانية خلال الحرب العالمية الأولى (1331-1334هـ) 1915-1918م، دار المنهل، د.ب، 2016.

(9) - الخراشي سليمان ، كيف سقطت الدولة العثمانية، دار الكتاب، د.ب، 1999.

(10) - الغالي غربي ، محاضرات في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة الجزائر.

(11) - دوزوه محمد عزة ، تركيا الحديثة، مطبعة الكشاف، بيروت، 1946.

(12) - العوض محمد يوسف ، ومضات عثمانية، مركز الكتاب الأكاديمي، د.ب، 2018.

قائمة المصادر الأجنبية:

(1) ARTHUR Meyer, ce que mes yeux ont vu, Plon nourrit et Cie, paris,1911.

(2) RAPHAEL -Georges Lévy, banque d'émission et trésors publiques, hachette et Cie, paris, 1911.

الأطروحات:

(1) -خشمون حفيظة، مهام مفتدي الأسرى والتزاماتهم الإجتماعية في مدينة الجزائر خلال الفترة العثمانية، ماجيستر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسنطينة، 2006-2007.

المجلات والجرائد الأجنبية:

(1) LEMARCHAND Guy, éléments de la crise de l'empire ottoman sous sélim III (1789-1807), annales historique de septembre 2002. la révolutions française, numéro 329, 1 24/04/2018. أطلع عليه:

(2) VEINSTEIN Gilles, trésors publique et fortunes privées dans l'empire ottoman (milieu XVI siecle), cahier de la méditerranées, numéro 80, 15 juin 2010, 24/04/2018.

المقالات الإلكترونية الأجنبية:

(1) Akinci AHMET, developement financing in turkey,novembre, 2000, أطلع عليه: 25/04/2018.

(30) Raphael-Georges LEVY, op, p 187.

(31) - Sam LEVY, banque impériale ottoman, journal de salonique, numéro 1231, lundi 16 mars 1908, salonique, p6, أطلع عليه: 25/04/2018.

(32) -AHMET Akinci, developement financing in turkey,novembre, 2000, أطلع عليه: 25/04/2018.

(33) - Meyer Arthur, ce que mes yeux ont vu, Plon nourrit et Cie, paris,1911, p.325.

(44) - أكرم بوغرا كينجي ، تاريخ البنوك في الدولة العثمانية، نشر في 2017/12/01 ، أطلع عليه: 2018 /04/28 www.dailysabah.com

(45) - نفسه .

(46) - نفسه.

قائمة المصادر والمراجع:

(1) -القران الكريم.

(2) -إبن المنظور، لسان العرب، تحقق:عبد الله علي الكبير وآخرون، مج3، ج 21، د.د.ن، 1981.

(3) -إينالجيك خليل ، التاريخ الإقتصادي والإجتماعي للدولة العثمانية (1600-1914)، تر:قاسم عبد قاسم، ط1، مج2، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2007.

(4) -ستانفورد ج. شو، جهود الدولة العثمانية والجمهورية التركية، تر:الصفصافي، أحمد القطوري، دار البشير، مصر، 2015.

(5) -ألكسندروفنا دولينا نينل ، الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية، تر: أنور محمد إبراهيم، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2002.

(6) -أرمنازي أيمن ، الدولة العثمانية (1700-1922)، العبيكان للنشر، د.ب، 2004.

(7) -الصاوي أحمد السيد ، نقود مصر العثمانية، ط، مركز الحضارة العربية، مصر، 2001.

⁽⁴⁾ KRUSE Clémentine, 1875-1878 : une crise de l'empire ottoman, journal les clés du moyen- orient, publieur : 23/04/2018.أطلع عليه.23/03/2012,

⁽²⁾ Frangakis-Syrett ELMAI, crédit and early banking practies in the empire (the bank of smyra 1842-1843), :25/04/2018.أطلع عليه.economics.yale.edu ,

⁽³⁾ LEVY Sam, banque impériale ottoman, journal de salonique, numéro 1231, lundi 16 mars 1908, Salonique, : 25/04/2018.أطلع عليه.p6,